6 - تقييم المنوال النحوي العربي يقتضي الإحاطة بالشروط التي حددتها اللسانيات لصياغة المنوالات النحوية

1.6 - شروط اللسانيات لصياغة المنوالات النحوية هي فرضياتها حول بنية اللغة

تقتضي الإجابة على هذا السؤال الإحاطة بالشروط الّتي حدّدتها اللسانيات لصياغة المنوالات النحويّة وإذا تأملنا الأمر جيّدا تبيّنّا أن تحديد هذه الشروط مساو لتحديد فرضيات عامّة متكاملة تتعلّق ببنية الألسنة. ويستند هذا التأويل إلى الترابط المنطقي بين الفرضيات العامّة والمنوالات في النظريّة العلميّة الّذي وضحنّاه.

ومن المعروف في تاريخ العلوم أنّ كلّ نظريّة أو فرضيّة جديدة تتبلور دائما بمناقشة التصورّات أو الآراء السابقة لها الّتي تمثل إرثها المعرفي في مجالها. لذلك يمكّن الاطلاع على هذا الإرث في الغالب من فهم أفضل لهذه الفرضيات الجديدة وإحاطة أدقّ بسياقها التاريخي. لذلك سننطلق في مقاربة أولى لهذه الفرضيات الّتي تعنينا من عرض عيوب المنوالات النحويّة الأروبيّة القديمة.

2.6 - عرض عيوب المنوالات النحويّة الأروبيّة القديمة

إذا بوبنا المنوالات النحويّة الأروبيّة القديمة حسب مستويين كبيرين من مستويات اللّغة: هما صعيد الأصوات وصعيد الوحدات الدّالة [1] قلنا إن النحاة القدامى بداية من الإغريق إلى حدود القرن 19 خلطوا عند مباشرة ألسنتهم بين نظام الكتابة ونظام الأصوات. واعتبروا عادة المنطوق فرعا عن المكتوب. وسبب ذلك أن دافع الإغريق الأوّل للبحث اللّغوي كان استعمال الكتابة وتطويرها. وتواصلت حظوة المكتوب في بقيّة العصور لأن الكتابة حفظت من التلف نصوصا ذات طابع مقدس (سواء كانت نصوص هوميروس أو الأناجيل) [2] . فإن هم

1 يوافق هذا التبويب ما يسميه مارتيني التقطيع الأوّل والتقطيع الثاني

2 أنظر روبنس تاريخ موجز للسانيات ص 17 :